● أخبار قصيرة

إتفاق إيراني-هندي بشأن تطوير ميناء تشابهار

تم أمس الإثنين، خلال اجتماع ومفاوضات وزير الطرق والتنمية الحضرية الإيراني مهرداد بذرباش، مع وزير الخارجية الهندي سوبرامانيام جايشينكار، التوصل إلى إتفاق نهائي بشأن تطوير ميناء تشابهار.

وفي هذا اللقاء، اقترح وزير الطرق والتنمية الحضرية الإيراني تشكيل لجنة نقل مشتركة لتوسيع التعاون بين الجانبين، وقال: إن تشكيل لجنة العمل هذه ستعمل على تفعيل قدرات الترانزيت واستخدام ممر الشمال - الجنوب. من جانبه، أكد وزير الخارجية الهندي على استعداد بلاده لاستثمارات جديدة في مجالات النقل بالشاحنات والترانزيت في إيران.

تبادل الكهرباء بين إيران وتركيا بمقدار ٦٠٠ ميغاواط

أصبح تبادل الكهرباء بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتركيا متاحاً بمقدار ٦٠٠ ميغاواط بعد مرور ١٦ شهراً على الإتفاق الذي توصل إليه البلدان في هذا الصدد.

وأكد المدير العام للشؤون الدولية في وزارة الطاقة، مجتبى أكبري، أن تبادل الكهرباء ضروري نظراً لاختلاف الوقت وتباين أيام العمل والعطل في ايران وتركيا وذروة حاجة البلدين للكهرباء. وأضاف: انه بناء على ذلك تستورد ايران الطاقة الكهربائية من تركيا في فصل الصيف، إلا أنها تصدر إليها الكهرباء في الفصول الأخرى.

يذكر أن ربط شبكة الكهرباء بين ايران وتركيا الذي تم من خلال مدينة خوي الإيرانية الى مدينتي فان ودغو بايزيد التركيتين، بإمكانه أن يوفر عائدات مالية بمبلغ ١٢ مليون يورو لإيران سنوياً.

إيران تحقق أعلى زيادة إنتاجية بين أعضاء «أوبك»

أظهرت بيانات وزارة الطاقة الأميركية تحقيق ايران زيادة إنتاجية للنفط بمتوسط ٣٣٠ ألف برميل يومياً في سنة ٢٠٢٣، هي الأعلى بين أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك".

وأوضحت بيانات وزارة الطاقة الأميركية، الصادرة أمس الإثنين، إن متوسط إنتاج النفط الإيراني سجل ٢/٨٧٠ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠٣، بنمو ٣٣٠ ألف برميل باليوم عن الفترة المناظرة ٢٠٢٢ التي بلغ فيها الإنتاج حينئذ معدل ٢/٥٤٠ مليون برميل يومياً. وأضافت: إن ذلك تحقق بالوقت الذي شهد مستوى إنتاج أوبك في سنة ٢٠٢٣ إنخفاضاً ٦٣٠ ألف برميل الى ٢٦/٨٩٠ مليون برميل يومياً، حيث كان إنتاج المنظمة في ٢٠٢٢ قد بلغ ٢٧/٥٢٠ مليون طن. ولفتت الى أن ايران حققت الزيادة الإنتاجية بالرغم من تواصل الحظر الأميركي.

لطالما أكد عليه قائد الثورة الإسلامية ورئيس الجمهورية

إيران تعتزم إغلاق ملف الغازات المصاحبة للنفط

الوفاق- تعتزم الحكومة الثالثة عشرة إغلاق ملف الغازات المصاحبة للنفط في حقول النفط والغاز، هذا الملف القديم الموجود في أرشيف وزارة النفط والذي أصبح منسياً ولم تكن هناك نية لإغلاقه؛ لكن الحكومة الثالثة عشرة استطاعت خلال عامين إتمام إبرام ٢٨ عقداً بقيمة تجاوزت مليار دولار وأغلبها مع شركات متخصصة لتجميع غازات المشاعل.

ولطالما كان تجميع الغازات المصاحبة للنفط هدف رئيسي أكد عليه قائد الثورة الاسلامية ورئيس الجمهورية، ولم يكن هناك تحرك واضح في هذا الصدد من قبل الحكومة السابقة؛ لكن الحكومة الثالثة عشرة تعتزم تجميع الغازات المصاحبة المتعلقة بشرق وغرب كارون حتى نهاية مدة خدمتها.

وبحسب إحصاءات البنك الدولي، فقد كانت ايران في عام ٢٠١٨ البلد الثالث في العالم بعد روسيا والعراق في إنتاج هذه الغازات. ومع ذلك، ارتفعت كمية حرق مشاعل الغاز في البلاد من ١٧ مليار مترمكعب في عام ٢٠١٨ إلى ١٣/٧٨ مليار مترمكعب في عام ٢٠١٩، وهذا يعني أنه يتم حرق حوالي ٣٨ مليون مترمكعب من الغاز يومياً.

والحقيقة هي أنه من أجل تجميع كافة الغازات المصاحبة وغازات الشعلة على مستوى شركة النفط الوطنية، فان القدرة على تجميع ومعالجة الغازات المصاحبة وغازات الشعلة تبلغ حوالي ملياري قدم مكعب، أي ما يعادل ٥٧ مليون مترمكعب يومياً على شكل ٥ خطط طويلة المدى و١٤ مزاداً للمبيعات.

في عام ٢٠٢٣، تم إنتاج حوالي ١١٣/٦ مليون مترمكعب من الغاز المرافق في المتوسط في شركة النفط الوطنية، منها حوالي ٦٥ بالمائة، أي ما يعادل ٧٤/٦ مليون مترمكعب يومياً، تم تجميعها بواسطة محطات تقوية ضغط الغاز والمصانع الموجودة. وتم تجميع حوالي ٥٪ أو ما يعادل ٥ ملايين مترمكعب يومياً من خلال إطلاق مشاريع قصيرة وطويلة المدى، وإرسال نحو ٣٠٪ من إجمالي الغاز المنتج إلى المشعل، أي ما يعادل ٣٤ مليون مترمكعب يومياً، وهذا المقدار سيتم تجمعيه حتى نهاية عام ٢٠٢٤. ويتم يومياً ضخ ٣٧/٤ مليون مترمكعب من الغازات المجمعة إلى الشبكة العامة.

خطط طويلة وقصيرة المدى

تم تقسيم وتنفيذ مشاريع تجميع غاز الشعلة في جزأين رئيسيين: خطط طويلة المدى وخطط قصيرة المدى، حيث أن الخطط طويلة المدى (إنشاء مصانع الغاز والغاز المسال ومحطات تجميع الغاز المرافق والمحارق) سيتم تشغيلها بكامل طاقتها الاستيعابية بنهاية عام ٢٠٢٤. وحالياً تم تجميع أكثر من ٨٠٪ من الغازات المصاحبة في جنوب البلاد، وتحاول الحكومة الثالثة عشرة وضع الإلتزامات البيئية الدولية؛ بالإضافة إلى الجدوى الاقتصادية في الحسبان من خلال تجميع ما تبقى من غازات الشعلة.

ضرورة إستثمار ٢٠ مليار دولار

في هذا السياق، أشار وزير النفط إلى ضرورة استثمار ٢٠ مليار دولار في تنفيذ خطط زيادة الضغط في حقل غاز بارس الجنوبي المشترك والإجراءات المتخذة في مجال تجميع غازات الشعلة، وقال: سيتم تجميع حوالي ١١ مليون مترمكعب يومياً حتى اليوم، وبنهاية العام الحالي سيتم تجميع حوالي ١٧ مليون مترمكعب يومياً، وبنهاية فترة الحكومة الثالثة عشرة سيتم تجميع ما يقارب ٤٠ مليون مترمكعب من غازات الغازات المصاحبة وغازات الشعلة.

وأعلن جواد أوجي عن خطة الوزارة لجمع ما يقارب ٤٠ مليون مترمكعب من الغاز يومياً بالشعلة حتى نهاية مسؤوليات الحكومة الشعبية، وأضاف: بحسب تقارير مركز الإحصاء والبنك المركزي، فان النمو الاقتصادي لمجموعة النفط والغاز في الربع الثاني من العام الجاري بلغ نحو ٢٥٪، ونأمل ألا يقل هذا النمو عن ٢٠٪ في المجمل في ١٤٠٢. وتابع: وفقاً لتوقعات النمو السنوي بنسبة ٨٪ في الخطة التنموية السابعة، فمن المخطط أن يبلغ إنتاج النفط نحو ٥ ملايين و٥٠٠ ألف برميل يومياً، وهو ما يتطلب تحقيق هذه الطاقة الإنتاجية الكبيرة في الصناعة النفطية؛ وهذا المستوى من التكنولوجيا يستلزم استخدام قدرات كبار المقاولين الإيرانيين.

استخدام القدرات المعرفية

وأشار أوجي إلى وقوع أحداث جيدة في عهد الحكومة الثالثة عشرة في مجال استخدام القدرات المعرفية، وقال: بلغ عدد الشركات المعرفية المحلية ٦٥٠ شركة من ١٥٠ شركة معرفية تعاقدت مع الصناعة النفطية في بداية عهد الحكومة الثالثة عشرة، وفي العام الماضي تم توقيع أكثر من ٧٥٣ عقداً بقيمة ٣٩٢ مليوناً و٧٢٠٠ دولار مع الشركات المعرفية الناشطة في صناعة النفط.

كما أعلن أوجي عن خطة الحكومة لتوفير ٥٥٠٠ مليار تومان لمشاريع ١٠٣ شركات معرفية، وأضاف: تم التخطيط في صناعة النفط لزيادة الطاقة الإنتاجية للنفط والغاز، ليصل الإنتاج اليومي إلى مليار و٥٠٠ مليون مترمكعب من الغاز، وتحقيق طاقة إنتاجية سنوية تبلغ ١٤٠ مليون طن من المنتجات البتروكيماوية، وتجميع الغازات المصاحبة، وتطوير حقول النفط والغاز، وتوطين محفزات التكرير والبتروكيماويات، وتوطين أجهزة التتبع الذكية لخطوط الأنابيب، وإنشاء منصات للمشاريع النفطية في المياه الضحلة، وتنشيط الآبار وزيادة الإنتاج، وقد تبين أن تحقيق كل هذه الأهداف يتطلب استخدام القدرات المتخصصة للشركات المعرفية.

وشدد وزير النفط على ضرورة استثمار ٢٠ مليار دولار لتنفيذ مشاريع زيادة الضغط في حقل بارس الجنوبي خلال ثماني سنوات باعتباره أحد المشاريع المهمة لصناعة النفط، وقال: يعتبر تنفيذ خطط زيادة الضغط أحد البرامج الرئيسية والوطنية وأحد أهم مشاريع صناعة النفط في البلاد والتي سيتم تنفيذها قريباً. كما شدد على أن الأعداء لا يستطيعون منع تطوير صناعة النفط الإيرانية حتى في ظل العقوبات.

وصرح: في الشهر السادس الإيراني وبالتزامن مع تشكيل الحكومة الثالثة عشرة وتشديد العقوبات، كانت لدينا تحديات كبيرة في مجال صادرات النفط تم حلها؛ وفي نفس الوقت، تم الانتهاء من تنفيذ ١٣٣ مشروعاً رئيسياً بشكل نصف كامل بقيمة ٢٨ ملياراً و٥٠٠ مليون دولار لزيادة الإنتاج.

إنجازات صناعة النفط

وفي وصف إنجازات صناعة النفط في ظل الحكومة الثالثة عشرة، قال أوجي: تم زيادة ٦٠٪ في إنتاج النفط بعد استلام الحكومة الثالثة عشرة، وتحقيق إنتاج يومي بمقدار أكثر من مليار مترمكعب من الغاز الطبيعي، وأكثر من ٧٦٠ ألف برميل من مكثفات الغاز، وتحقيق طاقة إنتاجية سنوية تبلغ ٩٥ مليون طن من المنتجات البتروكيماوية زيادة الطاقة التكريرية اليومية البالغة ٢٣٠ ألف برميل من النفط بإطلاق المرحلة الثانية من خطة تطوير مصفاة آبادان، وزيادة طاقة إنتاج الغاز ومعالجته بإطلاق محطة حقل تصفية بارس الجنوبي بمرحلتها الرابعة عشرة، تليها الزيادة اليومية ٥٠ مليون مترمكعب من طاقة معالجة الغاز في البلاد، وكل ذلك من إنجازات صناعة النفط في ظل الحكومة الشعبية.

تنفيذ ٥٠ مشروعاً نفطياً جديداً

وأكد وزير النفط على تنفيذ ٥٠ مشروعاً جديداً في صناعة النفط بهدف زيادة الإنتاج وايجاد قيمة مضافة في الأجزاء المرتفعة والمنخفضة، وأضاف: بتنفيذ مشاريع تكرير جديدة، سيتم إنتاج حوالي من ٢/٢٠٠/٠٠٠ برميل من الطاقة التكريرية الجديدة في البلاد؛ كما بدأنا في تنفيذ مشاريع تحسين الجودة في مصافي البلاد، حيث تم تشغيل مشروعين منها مشروع تحسين جودة النفط والغاز لمصفاة اصفهان، وقد تم تنفيذ جميع هذه المشاريع بقدرة المعرفيين والخبراء المحليين.

وزير النفط: من المخطط أن يبلغ إنتاج النفط نحوه ملايين و٥٠٠ ألف برميل يومياً

بلغ عدد الشركات المعرفية المحلية ٦٥٠ شركة من ١٥٠ شركة معرفية تعاقدت مع الصناعة النفطية في بداية عهد الحكومة الثالثة عشرة

خلال الاجتماع الثامن عشر لهيئة تنسيق العلاقات الاقتصادية الخارجية

بحث آخر تطورات العلاقات التجارية مع الجزائر وباكستان

إنعقد الاجتماع الثامن عشر لهيئة تنسيق العلاقات الاقتصادية الخارجية باستضافة وزارة الخارجية، تم فيه استعراض آخر تطورات العلاقات الاقتصادية والتجارية مع باكستان والجزائر، وبحضور ممثلي المؤسسات ذات الصلة.

واعتبر مهدي صفري، نائب وزير الخارجية لشؤون الدبلوماسية الاقتصادية، في إشارة إلى أهمية الجزائر في إفريقيا وبيئة العمل الجيدة للغاية، أن التعاون مع هذا البلد هو إحدى الأولويات المهمة للمنطقة الأفريقية، وقال: إن التركيز على خلق التعرفات التفضيلية، وإصدار الخدمات الفنية والهندسية، والتعاون في مجال النقل والطاقة، من مجالات الاهتمام في التعاون المشترك بين البلدين، والتي يمكن تفعيلها بالتخطيط والتنسيق بين المؤسسات.

وأكد صفري على إزالة المعوقات القائمة في التعاون المشترك مع الجيران، وأضاف: يجب أن نمضي قدماً من خلال عقد الاجتماعات الفنية والمتخصصة والتخطيط التفصيلي والمهني والتوقيت المناسب خطوة بخطوة لتحقيق الأهداف المحددة.

آخر تطورات العلاقات مع الجزائر

من جانبه، قدم مهدي شوشتري، المدير العام لشؤون غرب آسيا وشمال أفريقيا بوزارة الخارجية، تقريراً عن آخر تطورات العلاقات مع الجزائر، وأشار إلى تاريخ التعاون المشترك بين البلدين، قائلاً: تم التوقيع بين البلدين على وثائق جيدة للتعاون وهنالك الآن ١٤ إتفاقية و٢٥ مذكرة تفاهم مع هذا البلد، في مجالات مختلفة من الخدمات المصرفية والصحة والجمارك والصناعة والتجارة والتجارة التفضيلية والتكنولوجيا والمعرفة وما إلى ذلك، والتي علينا أن نعمل على تنفيذها. واعتبر شوشتري تفعيل اللجان المشتركة بين البلدين وتشكيل اللجان المتخصصة والفنية في المجالات المذكورة وإزالة العوائق المالية والمصرفية وتحديد قدرات التعاون في مختلف المجالات، بمثابة إجراءات أولية لتحسين مستوى العلاقات الثنائية.

بحث أوجه التعاون مع باكستان

وفي الجزء الثاني من الاجتماع الذي خصص لبحث أوجه التعاون مع باكستان، وصف نائب وزير الخارجية لشؤون الدبلوماسية الاقتصادية العلاقات مع دولة باكستان الصديقة والجارة بأنها استراتيجية ومهمة للغاية، وطلب من كافة المؤسسات الناشطة في مجال العلاقات الاقتصادية مع باكستان لبذل قصارى جهدها والتعاون لتنفيذ المشاريع الجارية.

وقال رسول موسوي، مدير عام شؤون جنوب آسيا بوزارة الخارجية، في معرض الإشارة إلى العلاقات الإيجابية والمستقرة بين باكستان وإيران: الآن هناك تعاون مشترك مع باكستان في ١١ قطاعاً و٨٨ موضوعاً اقتصادياً، بعضها يتطلب متابعة وتوفير البنى التحتية بما في ذلك في مجال التجارة الحرة وتنظيم وتجهيز الأسواق والمنافذ الحدودية وبيع الغاز والمنتجات النفطية وتشغيل خط نقل الغاز لهذا البلد. كما أعرب عن أمله أن يتم مع انعقاد اللجنة المشتركة الـ٢٢ بين البلدين في المستقبل القريب، توفير أرضية التعاون في المجالات التي اتفق عليها الطرفان.